

مكانة المرأة في الحياة العامة في ضوء السنة النبوية: قراءة لأحاديث مشاركة المرأة الاجتماعية

الدكتور السيد محمد حيدر السيد عبد الرحمن آل يحيى،ⁱ محمد شمس الحكيم عبد الصمد،ⁱⁱ

ⁱ Senior Lecturer, Faculty of Quranic and Sunnah Studies, Universiti Sains Islam Malaysia.

Email: muhay@usim.edu.my

ⁱⁱ Lecturer, Faculty of Quranic and Sunnah Studies, Universiti Sains Islam Malaysia.

Email: shamsul@usim.edu.my

ملخص البحث

تعد مكانة المرأة في الحياة العامة من القضايا المحورية التي تثير جدلاً واسعاً في المجتمعات المعاصرة، خاصة فيما يتعلق بدورها في المشاركة الاجتماعية. ورغم أن السنة النبوية تقدم إطاراً شاملاً لمشاركة المرأة في الحياة العامة، إلا أن التفسيرات والتطبيقات العملية للأحاديث النبوية المتعلقة بهذه المشاركة تتباين بشكل كبير. يهدف البحث إلى دراسة مكانة المرأة في الحياة العامة وفقاً للسنة النبوية، ويركز البحث على تحليل مجموعة من الأحاديث النبوية التي تتناول مشاركة المرأة في الشأن العام، كما يقتصر البحث على دراسة القضايا المتعلقة بالمشاركة الاجتماعية للمرأة. يعتمد البحث على منهج الاستقراء التحليلي، حيث يتم دراسة النصوص الحديثية المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة العامة، مع تحليل تفسيراتها وتطبيقاتها المختلفة. ومن المتوقع أن يُظهر البحث أن السنة النبوية تقدم إطاراً مرناً وقابلاً للتطوير فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة العامة. كما يُتوقع أن يسفر البحث عن توصيات تهدف إلى تعزيز دور المرأة في الحياة العامة وفقاً للقيم الإسلامية، مع الحفاظ على الثوابت الدينية والفقهية.

الكلمات المفتاحية: مكانة المرأة، الحياة العامة، السنة النبوية، المشاركة الاجتماعية.

المقدمة

لا تزال قضية مكانة المرأة في الحياة العامة تنال اهتماماً كبيراً على مر العصور، نظراً لتداخل الأبعاد الدينية والثقافية والاجتماعية في تحديد دورها. وفي ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية التي طرأت على المجتمعات الإسلامية، وقد ظهرت الحاجة ملحة لإعادة النظر في الأدوار التي يمكن أن تؤديها المرأة في المشاركة الاجتماعية، وذلك بما يتطابق مع القيم الإسلامية والمبادئ المستمدة من السنة النبوية.

وقد وثقت السنة النبوية العديد من الأحاديث التي تناولت دور المرأة في الحياة العامة، مُرسخةً بذلك إطاراً تشريعياً ومجتمعياً لمشاركتها الفعالة في بناء المجتمع وتنميته. فالأحاديث النبوية تشكل مصدراً رئيسياً للتوجيه فيما يتعلق بتحديد دور المرأة في المجتمع، سواء في الشأن الأسري أو في المجال العام. ومع ذلك فإن التفسيرات المختلفة للنصوص الحديثية المتعلقة بمشاركة المرأة الاجتماعية أوجدت نقاشاً ساخناً في الفهم والتطبيق عبر العصور، هذا النقاش زاد من تعقيد المسألة، خاصة مع تضاحم مطالب المرأة الحديثة بالاندماج الكامل في الحياة الاجتماعية وفقاً لحقوقها الشرعية.

في ظل التغيرات الكبيرة التي شهدتها العالم الإسلامي، برزت الحاجة إلى إعادة قراءة الأحاديث النبوية المتعلقة بمشاركة المرأة، خاصة في المجالات الاجتماعية في سياقها التاريخي والاجتماعي، مع مراعاة متطلبات العصر الحديث. فقد أصبح من الضروري فهم دور المرأة وفقاً للمبادئ الإسلامية الأصيلة، وفي الوقت نفسه تستجيب لتحديات العصر التي تواجه النساء في المجتمعات الإسلامية.

في هذا السياق يتناول هذا البحث دراسة مكانة المرأة في الحياة العامة من منظور الأحاديث النبوية مركزة على أحاديث المشاركة الاجتماعية للمرأة، كما يتناول أبعاد المشاركة الشاملة أدوارها في التعليم والعمل الخيري والخدمات الاجتماعية، مع النظر في التحديات الفقهية المعاصرة في فهم مشاركة المرأة الاجتماعية ومراعاة الموازنة بين الحفاظ على الثوابت الشرعية وتطوير قراءة حديثة تعزز من دور المرأة الإيجابي في المجتمع.

بهذا الطرح، يسعى البحث إلى تقديم قراءة منهجية ومعاصرة لأحاديث مشاركة المرأة الاجتماعية في ضوء السنة النبوية، بصورة تعزز من فهم أقوم وأنسب لدورها في المجتمع الإسلامي الحديث.

المبحث الأول: مفهوم المشاركة الاجتماعية للمرأة في السنة النبوية

أولاً: التعريف اللغوي للمشاركة الاجتماعية

المشاركة في اللغة العربية مأخوذة من الجذر اللغوي "شَرَكَ"، وهو يدل على الاختلاط والاجتماع بين طرفين أو أكثر في فعلٍ أو أمرٍ ما؛ يقال: شارك فلان فلاناً في شيء أي اختلطاً فيه وأصبحا طرفين مشتركين، وجاء في لسان

العرب لابن منظور: "الشركة: مخالطة الشريكين، والشركة مصدر شركته، والمشاركة أيضاً تكون في شيء واحد بين أكثر من طرف"⁽⁶¹³⁾.

أما كلمة "الاجتماعية"، فهي مشتقة من "الجَمْع"، أي الضم والتقريب بين الناس، وتدل على كل ما يختص بحياة الناس ومجتمعهم وعلاقاتهم المتبادلة؛ فيقال: "اجتماع القوم" أي اجتمعوا وارتبطوا في علاقات أو مصالح معينة.⁽⁶¹⁴⁾

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للمشاركة الاجتماعية

المشاركة الاجتماعية اصطلاحاً تشير إلى تفاعل الأفراد داخل المجتمع ومساهماتهم في الأنشطة والخدمات العامة، بما يعود بالفائدة على المجتمع ككل، وهي تمثل العملية التي يساهم من خلالها الأفراد أو الجماعات في مختلف الأنشطة المجتمعية، سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو اقتصادية.

يمكن تعريف المشاركة الاجتماعية بأنها: "الاندماج الفعال بين أفراد المجتمع من أجل تحقيق أهداف اجتماعية مشتركة، تسهم في تحسين الحياة العامة، وتقوم على أسس التعاون والتواصل المستمر بين الأفراد والجماعات".⁽⁶¹⁵⁾

في ضوء السنة النبوية تتجلى المشاركة الاجتماعية في مساهمة الفرد - رجلاً كان أو امرأة - في بناء المجتمع وخدمته من خلال الأفعال التي تصب في المصلحة العامة. تناولت الأحاديث النبوية العديد من جوانب المشاركة، مثل تقديم العون للمحتاجين، والنصح والإرشاد، والمشاركة في الشأن العام بما يحقق الخير للمجتمع الإسلامي.

المبحث الثاني: دور المرأة في الشؤون الاجتماعية في العهد النبوي

تعدُّ المرأة في العهد النبوي جزءاً فاعلاً من النسيج الاجتماعي للمجتمع الإسلامي، ويُعدُّ دور المرأة في الشؤون الاجتماعية من المواضيع التي تعكس مكانتها الفاعلة والمهمة في بناء المجتمع الإسلامي. فقد ساهمت المرأة في مجالات متعددة، بدءاً من الأدوار التربوية إلى المشاركة في الشؤون العامة والمجتمعية. يركز هذا المبحث على دراسة وتحليل دور

(613) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1997م، المجلد 6، الصفحة 60.

(614) الجوهري، الصحاح في اللغة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1987م، المجلد 1، الصفحة 250.

(615) القرضاوي، يوسف، الإنسان بين الفرد والجماعة في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 1980م، الصفحة 45.

المرأة في المجتمع النبوي، مع الاستشهاد بمواقف عملية للنماذج النسائية التي أظهرت قدرات قيادية ومجتمعية في ظل توجيهات النبي محمد ﷺ.

المطلب الأول: دور المرأة في تربية الأجيال وخدمة المجتمع

تربية الأجيال وخدمة المجتمع كانت من أهم الأدوار التي شغلتها المرأة في العهد النبوي، حيث اعتُبرت رعاية الأبناء وتعليمهم القيم والأخلاق الإسلامية مسؤولية أساسية للمرأة. كما كانت النساء في المجتمع النبوي يساهمن بشكل فعال في خدمة المجتمع من خلال تقديم النصيحة والإرشاد وتعليم الأطفال، والإشراف على الشؤون المنزلية.

أولاً: دور المرأة في التربية والتعليم

كانت الصحابييات يُربن الأجيال على القيم الإسلامية الأصيلة، ويساهمن في إقامة المجالس لتعليم الأبناء أحكام الشريعة وآداب الدين؛ وفي تعليم النساء والرجال على حد سواء؛ من أبرز النساء اللاتي لهن دور كبير في التربية والتعليم السيدة عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنها، التي كانت مرجعاً علمياً في الحديث والفقه، وقد روت عن النبي ﷺ أكثر من 2200 حديث،⁽⁶¹⁶⁾ مما يجعلها من أبرز المحدثين في الإسلام؛ وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: « خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء »⁽⁶¹⁷⁾ ما يدل على مكانتها العلمية الكبيرة.

وقد كان الصحابة يتعلمون من عائشة ما كان عندها من العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل يسألونها عن رأيها الشخصي في كثير من المسائل الدينية والدنيوية، وما رأوا لها صورة، كل ذلك كان يتم من وراء حجاب بعد الأمر به، وأخذ خلق من التابعين عن الصحابييات من أمهات المؤمنين وغيرهن.⁽⁶¹⁸⁾

ثانياً: دور المرأة في تقديم الرعاية الاجتماعية

(616) الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، 1996م، المجلد 2، الصفحة 152. ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاي، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م، المجلد 8، الصفحة 37.

(617) الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م، المجلد 5، الصفحة 400.

(618) مرزوق الزهراني، حقوق المرأة في ضوء الكتاب والسنة، بدون ناشر، الطبعة الأولى، 2007م، الصفحة 50.

كانت النساء في العهد النبوي يقدمن الرعاية للمرضى والمحتاجين، ويقمن بدور محوري كمرضات يساعدن في تضميد الجراح والعناية بالجرحى خلال الغزوات والمعارك. من أبرز النماذج على ذلك ما قام بهنّ نساء الصحابة مثل ربيعة الأسلمية التي عُرِفَتْ بأنها أول ممرضة في الإسلام؛ كانت رُفيدة رضي الله عنها تُعالج الجرحى في خيمتها التي نصبها قرب المسجد النبوي، وقد أقام النبي ﷺ خيمة لها في ساحات المعارك لتكون مركزاً للرعاية الطبية خلال الغزوات، كما جاء في رواية أبي داود: « أن النبي ﷺ أمر بنقل سعد بن معاذ إلى خيمة امرأة يقال لها رُفيدة وكانت تُداوي الجرحى للعلاج »⁽⁶¹⁹⁾. وكذلك موقف أم عطية الأنصارية التي كانت تساعد في تجهيز الموتى من الرجال والنساء على حد سواء، مما يعكس دور النساء في المجالات الاجتماعية والإنسانية.⁽⁶²⁰⁾

المطلب الثاني: دور المرأة في حلّ النزاعات والجهاد والأزمات

لم تقتصر مشاركة المرأة في العهد النبوي على الجوانب التربوية والرعاية، بل امتدت لتشمل الإصلاح الاجتماعي وحل النزاعات بين الأفراد. وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بمشورة بعض النساء في الشؤون الاجتماعية، حيث كانت آراؤهن تُعتبر جزءاً مهماً من اتخاذ القرارات المجتمعية؛ على سبيل المثال، كانت أم سلمة رضي الله عنها صاحبة رأيٍ سديد، وقد أشار عليها النبي في صلح الحديبية، عندما طلب منها المشورة، فكان لرأيها الأثر الكبير في تهدئة الأوضاع بين المسلمين، مما يدل على قيمة رأي المرأة في الأمور الاجتماعية والسياسية. روى عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة أنهما حدثاه، فذكر حديثهما في الحديبية، قالوا: "فلما فرغ من الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « يا أيها الناس قوموا فانحروا وأحلوا »..... قالها ثلاث مرات، فوالله ما قام رجل لما دخل قلوب الناس من الشر، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل على أم سلمة فقال: « يا أم سلمة أما ترين إلى الناس أمرهم بالأمر لا يفعلونه » فقالت: يا رسول الله لا تلمّهم فإن الناس قد دخلهم أمر عظيم مما رأوك حملت على نفسك في الصلح، فاخرج يا رسول الله، لا تكلم أحداً من الناس حتى تأتي هديك فتنحر وتحل، فإن الناس إذا رأوك فعلت ذلك فعلوا كالذي فعلت،

(619) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1987م، المجلد 4، الصفحة 50. الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م، المجلد 4، الصفحة 470.

(620) ينظر: محمد رشيد رضا، المرأة في ظل الإسلام، دار المنار، ط2، 1995، القاهرة، صفحة 100-120.

فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من عندها فلم يكلم أحداً، حتى أتى هديه فنحر وحلق، فلما رأى الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعل ذلك قاموا فنحر من كان معه هدي وحلق بعض وقصّر بعض⁽⁶²¹⁾.

يُروى أن الصحابية نسيبة بنت كعب كانت تشارك في غزوة أحد، بل كانت تقاتل بجانب الرسول صلى الله عليه وسلم وتدافع عنه؛ وقد قال عنها النبي: «ما التفتُ يميناً ولا شمالاً إلا وأنا أراها تقاتل دوني»⁽⁶²²⁾. هذا الحديث يبين بوضوح عن مشاركة المرأة في الأزمات والمواقف التي تتطلب التضحية، ومع ذلك يجد بعض الفقهاء تحدياً في تفسير مثل هذه النصوص فيما يتعلق بالظروف المعاصرة، حيث يُطرح السؤال حول إمكانية مشاركة المرأة في الشؤون العسكرية أو الأزمات الطارئة.

المطلب الثالث: مشاركة المرأة في الأعمال الخيرية والمجتمعية

تشير النصوص النبوية إلى أن المرأة في زمن النبي ﷺ كانت تسهم بشكل فعال في الأعمال الخيرية والمجتمعية، وذلك مثل ما قامت أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها تجهيز الدعم اللوجستي وتقديمه لرسول الله ﷺ وصاحبه أبي بكر الصديق عند اختبأهما في غار ثور في سبيل الهجرة إلى المدينة؛ روت عائشة وقالت: "فجهزناهما أحثّ الجهاز، وصنعنا لهما سفرة في جراب، فقطعتُ أسماء بنت أبي بكر قطعة من نطاقها فربطت به على فم الجراب، فبذلك سميت ذات النطاقين"، قالت: "ثم لحق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر بغار في جبل ثور، فكَمْنَا فيه ثلاث ليالٍ"⁽⁶²³⁾.

وسجلت السيرة النبوية مشاركة النساء أيضاً في بناء المسجد جنباً إلى جنب مع الرجال، ما يعكس مكانة النساء في المجتمع الإسلامي المبكر ودورهن في الأعمال المجتمعية المهمة. كانت هذه المشاركة جزءاً من مساهمتهن في تأسيس المجتمع الإسلامي في المدينة، وهو مؤشر واضح على مكانتهن ودورهن في الأعمال العامة. روى البخاري عن

(621) ابن عبد البر، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م، المجلد 4، الصفحة 313-312. وينظر: ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 2003م، المجلد 2، الصفحة 220. ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1988م، المجلد 5، الصفحة 154. النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1996م، المجلد 12، الصفحة 198.

(622) ابن هشام، السيرة النبوية، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م، المجلد 3، الصفحة 79.

(623) البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، الطبعة الثالثة، 1993م، المجلد 3، الصفحة 1417، الرقم: 3692.

أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يبني المسجد، فجعل النساء ينقلن الحجارة مع الرجال، فقال: « اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة، فاغفر للأنصار والمهاجرين »»⁽⁶²⁴⁾

يتضح من هذا المبحث أن السنة النبوية لم تهمش دور المرأة في الحياة الاجتماعية، بل كانت لها مكانة بارزة ومشاركة فعالة في مختلف مجالات الحياة العامة.

المبحث الثالث: مشاركة المرأة الاجتماعية بين الأصول الفقهية والمصالح الاجتماعية

يتمحور هذا المبحث حول إيجاد توازن بين الأصول الفقهية المستندة إلى الشريعة الإسلامية، والمصالح الاجتماعية المتغيرة التي تتطلب مرونة في التعامل مع مستجدات العصر. يواجه الفقهاء في هذا السياق تحدي الحفاظ على الثوابت الشرعية مع تلبية الحاجات الاجتماعية المتجددة، ولذلك من المهم استعراض كيفية توجيه الفقه الإسلامي نحو هذا التوازن عبر قواعده وأصوله، مع تحليل الاجتهادات الفقهية المعاصرة التي سعت لتحقيق هذا الهدف.

الأصول الفقهية تعني المبادئ والقواعد التي يبنى عليها استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية في الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وهي مرجعية ثابتة لتحديد الأحكام الشرعية بما يحقق المصلحة العامة للفرد والمجتمع، وتعتبر ميزاناً بين التمسك بالأحكام الشرعية والنظر في المتغيرات المجتمعية.⁽⁶²⁵⁾

بينما المصالح الاجتماعية هي تلك المنافع التي تعود بالنفع على الأفراد والمجتمعات، لإسهامها في استقرار المجتمعات الإسلامية وتحقيق التقدم والتكافل الاجتماعي، والمصالح الاجتماعية تشمل حاجات المجتمع المتغيرة مثل التعليم والصحة والمشاركة الاقتصادية والسياسية وغيرها من القضايا التي تساهم في تحقيق العدالة والتنمية الشاملة.⁽⁶²⁶⁾

المطلب الأول: التوفيق بين الأصول الفقهية والمصالح الاجتماعية

(624) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد، المجلد 1، الصفحة 261.

(625) بنظر: الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 2004م، المجلد 1، الصفحة 34.

(626) بنظر: الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار النفائس، عمان، الطبعة الثانية، 2001م، الصفحة 45.

إنَّ الفقه الإسلامي يقوم على فكرة التوازن بين الأصول الثابتة والمصالح المتغيرة. وقد جاءت النصوص الشرعية، سواء في القرآن الكريم أو السنة النبوية، لتحقيق مصالح البشر في الدنيا والآخرة. ومن هذا المنطلق لا بد من تكييف بعض الأحكام بما يحقق المصلحة الاجتماعية دون الإخلال بالأصول الشرعية.

إذا أردنا أن نحقق مصلحة تتناسب مع شريعتنا فلا بد من أن نتأكد من تحقق المقاصد الشرعية حيث كانت هي موجهة لتحقيق أية مصلحة مشروعة، والمقاصد الشرعية هي "حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، والمال". تعتبر هذه المقاصد أساساً لتحقيق التوازن بين الثوابت والمتغيرات. فعندما تتعارض مصلحة اجتماعية مع نصوص شرعية، يلجأ الفقهاء إلى دراسة مدى إمكانية تحقيق تلك المصلحة من خلال المقاصد الشرعية. فعلى سبيل المثال، مسألة مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والعمل، تعتبر من القضايا التي يتم النظر فيها من خلال مقاصد الشريعة، حيث أن هذه المشاركة تساهم في حفظ النسل والعقل وتوفير مصادر الرزق.⁽⁶²⁷⁾

تطبيق قاعدة المصلحة المرسل: المصلحة المرسل هي نوع من المصالح التي لم يرد فيها نص شرعي مباشر، ولكنها تحقق مصلحة معتبرة. كثيراً ما يتم الاستناد إلى هذه القاعدة لتحقيق الموازنة بين الأحكام الفقهية والمتغيرات الاجتماعية، حيث يستند الفقهاء إلى المصلحة المرسل عندما لا يتعارض الحكم مع نصوص واضحة أو إجماع.

على سبيل المثال، إتاحة فرص التعليم والعمل للمرأة في مجالات جديدة ومتنوعة، يمكن تكييفها على أساس المصلحة المرسل لأنها تحقق منافع مهمة للمجتمع الإسلامي دون أن تتعارض مع أي نص شرعي.⁽⁶²⁸⁾

المطلب الثاني: اجتهادات العلماء المعاصرين

خلال العقود الأخيرة قدم العلماء المسلمون العديد من الاجتهادات الفقهية المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية، هذه الاجتهادات تهدف إلى توسيع أدوار المرأة في المجتمع ضمن إطار الشريعة الإسلامية دون المساس بالثوابت الدينية.

(627) بنظر: الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، المجلد 2، الصفحة 46.

(628) بنظر: ابن قدامة، المغني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1985م، المجلد 9، الصفحة 127.

يشير العديد من العلماء المعاصرين إلى أهمية تمكين المرأة من التعليم والمشاركة في سوق العمل، باعتبارها جزءاً من المشاركة الاجتماعية التي تتوافق مع المقاصد الشرعية. وقد أكد العلماء أن تعليم المرأة ومشاركتها في العمل لا يتعارض مع الشريعة، بل هو واجب لتحقيق التنمية والاستقرار في المجتمعات الإسلامية.⁽⁶²⁹⁾

بالرغم من وجود تفسيرات تقليدية تحد من دور المرأة في السياسة، إلا أن بعض العلماء قدموا اجتهادات تحيز مشاركة المرأة في السياسة، بما في ذلك تولي المناصب العامة والتمثيل البرلماني. يستند هؤلاء العلماء إلى السوابق التاريخية للنبي صلى الله عليه وسلم وصحابياته، بالإضافة إلى مقاصد الشريعة التي تقتضي تحقيق العدالة والمساواة.⁽⁶³⁰⁾

فالاجتهادات الفقهية المعاصرة في فهم مشاركة المرأة الاجتماعية تعكس مدى تمكن الفقهاء من ربط العلاقة بين النصوص الشرعية والتغيرات الاجتماعية الحديثة. في ظل التطورات الكبيرة التي شهدتها المجتمعات الإسلامية، يظل التوفيق بين التفسيرات التقليدية والحديثة ضرورة ملحة لتحقيق التوازن بين الشريعة واحتياجات العصر. الاجتهادات المعاصرة التي قدمها الفقهاء تشير إلى أن النصوص الشرعية تتيح مجالاً واسعاً لمشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية، شريطة أن تتم هذه المشاركة وفقاً لمقاصد الشريعة وضوابطها.

المبحث الرابع: التحديات الفقهية المعاصرة في فهم مشاركة المرأة الاجتماعية

إن النصوص الشرعية المتعلقة بدور المرأة في المجتمع أخذت في الماضي ضمن سياقات زمنية محددة، ولكن التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي طرأت على المجتمعات الإسلامية أحدثت العديد من التحديات أمام الفقهاء والعلماء. أحد أبرز هذه التحديات يكمن في كيفية تفسير النصوص الشرعية المتعلقة بمشاركة المرأة بما يتماشى مع متطلبات العصر الحديث دون الإخلال بالضوابط الشرعية.

تواجه الفقهاء هذه التحديات بتقديم فهم عصري لدور المرأة في المجتمع، مع التركيز على مشاركة المرأة في الحياة العامة من منظور الشريعة الإسلامية، والطرق الممكنة للتوفيق بين الالتزام بالنصوص الشرعية ومتطلبات العصر.

(629) بنظر: يوسف القرضاوي، المرجعية العليا في الإسلام للكتاب والسنة، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996م، المجلد 2، الصفحة 310.

(630) بنظر: علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1998م، الصفحة 165.

المطلب الأول: التحديات المتمثلة في التفسيرات التقليدية

يتمثل بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها =الفقهاء اليوم في الإبقاء على التفسيرات التقليدية للنصوص الشرعية المتعلقة بمشاركة المرأة الاجتماعية في ظل تغيرات كبيرة في السياق الاجتماعي. غالباً ما تميل التفسيرات التقليدية إلى تقديم المرأة في أدوار اجتماعية محدودة، مما أثار جدلاً حول مدى انطباق تلك التفسيرات على المجتمعات المعاصرة.

لقد فُسر العديد من النصوص الشرعية وفقاً للسياقات الاجتماعية السائدة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وكان لتلك السياقات تأثير على طريقة فهم دور المرأة في المجتمع؛ على سبيل المثال قول النبي صلى الله عليه وسلم: « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة »⁽⁶³¹⁾ كان يستند إلى سياق سياسي معين في زمن الفرس، ولكنه يُستخدم اليوم لتقييد مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية بشكل عام.

يرى بعض العلماء المعاصرين أن الفهم التقليدي لدور المرأة في الحياة الاجتماعية قد لا يكون متوافقاً مع المتغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمعات الإسلامية، مثل دخول المرأة في مجالات التعليم والعمل والسياسة بشكل أوسع مما كان عليه الحال في العصور السابقة. فتأتي الحاجة إلى مراجعة تلك التفسيرات من ضرورة تحقيق المصلحة العامة ورفع الحرج عن النساء المسلمات في ممارسة أدوارهن الاجتماعية وفقاً للشريعة الإسلامية.⁽⁶³²⁾ مثل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال: « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله »⁽⁶³³⁾ هذا الحديث يشير إلى إباحة خروج المرأة للمساجد في العصور الأولى، وكان يُعتبر من المظاهر الاجتماعية، حيث كانت المرأة تشارك في العبادة والتعليم، لكن مع مرور الوقت تغيرت بعض الأوضاع الاجتماعية وأصبحت النساء يتأثرن بثقافات غربية صارت مشاركة المرأة في الحياة العامة موضعاً للنقاش الفقهي. وبلاستناد إلى هذا الحديث أكد العلماء أن للمرأة حق المشاركة في المناسبات الدينية والاجتماعية بمراعاة شروط معينة مثل ضرورة الالتزام بالستر والحجاب وعدم الاختلاط المحرم.

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بالتوفيق بين المقاصد الشرعية ومتطلبات العصر

(631) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الفتن، حديث رقم 7099، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثالثة، 1987م.

(632) ينظر: يوسف القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2000م، المجلد 1، الصفحة 210.

(633) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجمعة، حديث رقم 900، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثالثة، 1987م.

رغم وضوح المبادئ الأساسية في الفقه الإسلامي التي تدعو إلى تحقيق التوازن بين الشريعة والمصالح الاجتماعية، إلا أن التحديات المعاصرة تجعل من هذه الموازنة عملية معقدة، لا سيما مع تطور المجتمعات وظهور متغيرات جديدة لم تكن موجودة في العصور السابقة.

لا تزال بعض المجتمعات الإسلامية تواجه صعوبة في استيعاب التغيرات التي تطرأ على دور المرأة في الحياة الاجتماعية. ففي كثير من الحالات، تتداخل العادات والتقاليد الاجتماعية مع الفهم الفقهي، مما يجعل الفقهاء في مواجهة لتقديم اجتهادات تتناسب مع حاجات المجتمع دون إفراط في تلبية متطلبات العصر.⁽⁶³⁴⁾

طرح العلماء المعاصرون منهجا لمواجهة التحديات الفقهية وهو الاعتماد على مقاصد الشريعة، لأنها تعتبر وسيلة مهمة للتوفيق بين نصوص الشريعة وتطبيقاتها في المجتمعات المتغيرة، وخاصة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية.

يتمثل أحد التحديات المعاصرة في التوفيق بين الأحاديث التي تتحدث عن مسؤوليات المرأة في بيتها ودورها التقليدي كأم وزوجة، وبين المتطلبات الحديثة التي تدعو إلى انخراط المرأة في سوق العمل والتعليم. النصوص النبوية تشير إلى أن التعليم حق للنساء كما هو حق للرجال، وقد قامت السيدة عائشة رضي الله عنها بتعليم الرجال والنساء على حد سواء، مما يشير إلى أن الإسلام لا يمنع المرأة من المشاركة في الحياة التعليمية. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف يمكن الموازنة بين هذه المشاركة وواجبات المرأة الأسرية؟

في إطار البحث عن الحلول للتحديات الفقهية المعاصرة، ركز عدد من الفقهاء على أهمية مراعاة مقاصد الشريعة لأنها تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة والحفاظ على الضروريات الخمس: الدين، النفس، العقل، النسل، والمال، وفي هذا الإطار فإن أي تفسير فقهي يجب أن يحقق مصلحة المرأة والمجتمع الإسلامي ككل.

فبناءً على هذا يرى العلماء أن تمكين المرأة من ممارسة دورها المناسب في المجتمع مع مراعاة التعاليم الدينية والأخلاقية يُعتبر متماشيا مع مقاصد الشريعة التي تنحو إلى تحقيق العدالة بين الجنسين في الحقوق والواجبات؛ فعلى

(634) ينظر: محمد أبو زهرة، الأصول العامة للفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1975م، الصفحة 132.

سبيل المثال مشاركة المرأة في المجالات التعليمية والصحية والسياسية يُعتبر وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي.⁽⁶³⁵⁾

بالرغم من أهمية مقاصد الشريعة، إلا أن هناك تحديات تتعلق بتطبيقها على أرض الواقع. وقد رأى بعض الفقهاء أن توسيع أدوار المرأة الاجتماعية قد يتعارض مع بعض التفسيرات النصية التقليدية، مما يثير جدلاً حول مدى صحة استخدام المقاصد في تغيير أو إعادة تفسير بعض النصوص، من هنا تنبع الحاجة إلى اجتهادات فقهية جديدة تأخذ بعين الاعتبار كلا من النصوص والمقاصد.⁽⁶³⁶⁾

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية والثقافية

إلى جانب التحديات الفقهية، تواجه المرأة أيضاً تحديات اجتماعية وثقافية تحد من مشاركتها الفاعلة في الحياة العامة. في العديد من المجتمعات الإسلامية، تظل الأعراف الاجتماعية والتقاليد الثقافية عائقاً أمام المرأة في ممارسة أدوارها الاجتماعية، على الرغم من وجود النصوص الشرعية التي تؤكد على دور المرأة في المجتمع.

في بعض الحالات، تتعارض التفسيرات الفقهية مع العادات والتقاليد الاجتماعية التي تميل إلى تقييد أدوار المرأة. فبينما يجيز الفقهاء مشاركة المرأة في الحياة العامة ضمن ضوابط معينة، قد تكون الأعراف المحلية أكثر تشدداً في منع النساء من الظهور في مجالات معينة. وهذا التحدي يطرح السؤال حول مدى قدرة النصوص الشرعية على تغيير العادات الاجتماعية المتجذرة.⁽⁶³⁷⁾

تواجه المجتمعات الإسلامية اليوم تأثيرات العولمة والحداثة، مما أدى إلى تغييرات كبيرة في البنى الاجتماعية والثقافية. هذه التغييرات أثرت بشكل مباشر على دور المرأة في المجتمع، حيث زادت مطالبات النساء بالمساواة والعدالة في جميع مجالات الحياة، إلا أن هذا التحدي يتطلب إعادة تفسير النصوص الشرعية المتعلقة بدور المرأة لتتلاءم مع هذه المتغيرات دون الإخلال بالضوابط الشرعية.⁽⁶³⁸⁾

(635) ينظر: الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004م، المجلد 2، الصفحة 8.

(636) ينظر: الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، عمان، الطبعة الثانية، 2001م، الصفحة 220.

(637) ينظر: جمال الدين عطية، الفقه الإسلامي في طريق التجديد، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2015م، الصفحة 135.

(638) ينظر: محمد عمارة، الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005م، الصفحة 98.

المطلب الرابع: الحلول المقترحة للتغلب على التحديات الفقهية

لمواجهة التحديات الفقهية المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية، يقترح الفقهاء المعاصرون عدداً من الحلول:

الأول: إعادة قراءة النصوص الشرعية؛ يتمثل في ضرورة إعادة قراءة الأحاديث النبوية المتعلقة بدور المرأة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية والواقع المعاصر. يرى الفقهاء أن النصوص الشرعية لا تتعارض مع انخراط المرأة في الحياة العامة إذا تم تفسيرها بشكل متوازن ومعتدل.⁽⁶³⁹⁾

الثاني: تطوير الاجتهاد الفقهي؛ يكمن في ضرورة تطوير الاجتهاد الفقهي ليوكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. يجب على الفقهاء اعتماد منهجية جديدة في الاجتهاد تتسم بالمرونة والقدرة على التعامل مع القضايا المستحدثة، دون المساس بالثوابت الشرعية.⁽⁶⁴⁰⁾

الخاتمة

في ختام هذا البحث يتبين لنا بوضوح أن السنة النبوية قدمت نموذجاً متوازناً ومرناً لمشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية. إنَّ الأحاديث النبوية المتعلقة بدور المرأة في المجتمع تؤكد على قيمة المرأة كعنصر فاعل ومسؤول في شتى مجالات الحياة، مع الحفاظ على القيم الإسلامية التي تحافظ على كرامة المرأة ومكانتها في المجتمع.

تتلخص النتائج المستقاة من خلال البحث فيما يلي:

1. أثبتت الدراسة أن السنة النبوية منحت المرأة مكانة رفيعة في الحياة العامة، إذ كانت تشارك في الشؤون الاجتماعية ضمن إطار منضبط وفق أحكام الشريعة، ولم تكن المرأة في زمن النبي محمد صلى الله عليه وسلم

(639) بنظر: ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، 1997م، الصفحة 88. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، ط2، 1989، القاهرة، صفحة 145-165.

(640) بنظر: محمد سليم العوا، في أصول الفقه، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، 2005م، الصفحة 219.

محصورة في الأدوار التقليدية، بل شاركت بجدارة في التعليم وخدمة المجتمع وحلّ النزاعات على صورة تتماشى مع أحكام الشريعة.

2. يتبين أن الاجتهادات الفقهية المعاصرة يجب أن تواصل التعامل مع النصوص الحديثية المتعلقة بمشاركة المرأة وفقًا لمقاصد الشريعة، بحيث تضمن توافقها مع متطلبات العصر وحاجات المجتمع دون الخروج عن تعاليم الإسلام الثابتة.

3. يتضح من البحث أن بعض التفسيرات الفقهية التقليدية قد لا تواكب التحديات والمستجدات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع المسلم اليوم، لذا يتطلب الأمر اجتهادًا فقهياً معاصراً يراعي المتغيرات الاجتماعية ويعزز دور المرأة في ضوء ضوابط الشريعة.

4. يتضح جلياً أن المرأة لعبت دوراً كبيراً في نقل العلم وتوجيه المجتمع، سواء من خلال تعليم النساء والرجال أو من خلال المشاركة الفعالة في مناقشات القضايا العامة، مما يعكس أهميتها في بناء مجتمع متكامل ومتوازن.

المصادر والمراجع

1. ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
2. ابن عبد البر، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.
3. ابن قدامة، المغني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1985م.
4. ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1988م.
5. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1997م.
6. ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 2003م.

7. أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1987م.
8. البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، الطبعة الخامسة، 1993م.
9. الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.
10. جمال الدين عطية، الفقه الإسلامي في طريق التجديد، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2015م.
11. الجوهري، الصحاح في اللغة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1987م.
12. الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م.
13. الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، 1996م.
14. الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 2004م.
15. الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار النفائس، عمان، الطبعة الثانية، 2001م.
16. علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1998م.
17. القرضاوي، يوسف، الإنسان بين الفرد والجماعة في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية.
18. محمد أبو زهرة، الأصول العامة للفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1975م.
19. محمد رشيد رضا، المرأة في ظل الإسلام، دار المنار، ط2، 1995، القاهرة.
20. محمد سليم العوا، في أصول الفقه، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، 2005م.
21. محمد عمارة، الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005م.
22. مرزوق الزهراني، حقوق المرأة في ضوء الكتاب والسنة، بدون ناشر، الطبعة الأولى، 2007م.
23. النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1996م.
24. يوسف القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2000م.

25. يوسف القرضاوي، المرجعية العليا في الإسلام للكتاب والسنة، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996م.